



القمة الأفريقية العربية الرابعة  
ملايو، غينيا الاستوائية، 23 نوفمبر 2016

AAS/ /Decl.2(IV)  
ق -033 / (11/16) - / 09 ع ( 0524 )

الأصل: إنجليزي

## إعلان حول الوضع في فلسطين

## إعلان حول الوضع في فلسطين

نحن رؤساء الدول الأفريقية والعربية المجتمعين في القمة الأفريقية العربية الرابعة في ملايو، غينيا الاستوائية في 23 نوفمبر 2016، تحت شعار "معا من أجل التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي"؛

إذ نستذكر جميع القرارات والمقررات الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية بشأن القضية الفلسطينية وتحقيق السلم والأمن الدائمين في الشرق الأوسط؛

وإذ نؤكد من جديد دعمنا الكامل للشعب الفلسطيني وتضامننا معه بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في سعيها لاستعادة حقوقه المشروعة، بما في ذلك حق ممارسة تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة تعيش في السلام جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل تكون القدس الشرقية عاصمة لها، وندعو إلى تنفيذ قرار الأمم المتحدة 194 الذي يشترط عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم؛

وإذ نؤكد من جديد رغبتنا في حل سلمي للنزاع العربي الإسرائيلي وفقا لمبادئ القانون الدولي وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛ ونعرب عن دعمنا للحل القائم على دولتين بناءً على حدود يونيو 1967.

وإذ ننثني على التحرك المصري ذي المرجعية العربية الأفريقية ودعوة فخامة الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي للتوصل إلى تسوية عادلة للقضية الفلسطينية تقوم على أساس حل الدولتين بما يفضي إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية باعتبار أن حل القضية الفلسطينية أساس لا غنى عنه لتحقيق المزيد من الأمن والاستقرار في المنطقة.

وإذ ننثني أيضا على الدور الهام الذي تقوم به المملكة الأردنية الهاشمية في الرعاية والدفاع عن المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشرقية للحفاظ على هويتها الإسلامية والمسيحية تصديا للهجمة والسياسات الإسرائيلية التي تهدف إلى تهويدها، وذلك من خلال إجراءات الرعاية الهاشمية التاريخية لتلك المقدسات من قبل جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم، ملك الأردن.

وإذ نجدد دعوتنا لاستئناف عملية السلام من أجل التوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط؛ كما ندعم جميع المبادرات الرامية إلى إحلال السلام في المنطقة خصوصا مبادرة السلام

العربية، ومؤخرا المبادرة الفرنسية لعقد مؤتمر دولي للسلام يهدف إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي والصراع العربي الإسرائيلي وفقا لجدول زمني محدد وآليات دولية جديدة.

وإذ ندين استمرار حملة التهويد التي تغير جميع المعالم الإسلامية والمسيحية في المدينة المقدسة، والسعي لتخفيض عدد السكان الفلسطينيين إلى أقصى حد من خلال مصادرة أراضيهم وتدمير منازلهم، وندين من جديد المستوطنات غير القانونية في الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس ومرتفعات الجولان السورية المحتلة؛

وإذ نطلب بنفس القدر أن تمتنع إسرائيل عن استخدام أعمال الإرهاب ضد السكان المدنيين الفلسطينيين، فضلا عن الاعتقالات التعسفية للفلسطينيين بما في ذلك الأطفال والنساء التي تشكل بالفعل انتهاكا للقوانين الدولية ومعايير حقوق الإنسان بما في ذلك اتفاقية جنيف بشأن حقوق المرأة والطفل؛

وعليه:

1. نكرر ضرورة أن يتحمل مجلس الأمن للأمم المتحدة مسؤولياته بشأن حفظ السلم والأمن الدوليين، واتخاذ الخطوات اللازمة لحل الصراع العربي الإسرائيلي بجميع جوانبه من أجل تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة يقوم على مبدأ حل الدولتين وعلى أساس حدود عام 1967، وتطبيق أحكام القانون الدولي ذات الصلة والقرارات السابقة ذات الصلة؛
2. نرفض وندين سياسة المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، ونطلب من المجتمع الدولي ممارسة الضغط على إسرائيل لوقف هذه المستوطنات فورا؛
3. نؤكد مجددا على أن قيام إسرائيل ببناء المستوطنات يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي، ويقوض أسس تواصل أراضي دولة فلسطين ووحدتها وقابليتها للحياة، ويعرض للخطر احتمالات تحقيق حل الدولتين على أساس حدود يونيو 1967 وكذلك آفاق السلام في المنطقة.
4. ندين استمرار إسرائيل في أسر واحتجاز الآلاف من الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال، وممارسة الحبس الانفرادي في نظام الاحتجاز العسكري الإسرائيلي، والذي يشكل انتهاكا للقانون الدولي، وندعو الدول الأعضاء إلى العمل مع المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل لاحترام التزاماتها كسلطة احتلال بموجب القانون الدولي، وندعو المجتمع الدولي إلى بذل كل الجهود لضمان الإفراج عن جميع الفلسطينيين من السجون الإسرائيلية،

5. نرفض مجددا عمليات الإعاقة البرية والجوية التي تفرضها سلطة الاحتلال على غزة وغيرها من الأراضي الفلسطينية والتي أدت إلى تدهور الوضع الاقتصادي والإنساني، وندعو إلى الرفع الفوري لجميع القيود التي يفرضها الاحتلال على قطاع غزة؛

6. نؤكد مجددا الدعم القوي لجهود دولة فلسطين من أجل حشد التأييد الدولي لتجسيد الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني على أرض الواقع، وندعو مجلس الأمن إلى إصدار توصية إيجابية بشأن الطلب الذي قدمته دولة فلسطين للحصول على عضوية كاملة في الأمم المتحدة، وندعو الدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين إلى القيام بذلك في وقت قريب؛

7. ندين الانتهاكات الخطيرة المستمرة لحقوق الإنسان التي ترتكبها القوات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك عن طريق استخدام القوة المفرطة والقتل العشوائي المتعمد، وندعو الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 حول حماية المدنيين في وقت الحرب، إلى اتخاذ كافة التدابير لضمان تنفيذ الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وفي هذا الصدد، نشيد بعقد المؤتمر الدولي حول معاناة الطفل الفلسطيني من الانتهاكات الإسرائيلية، والمزمع عقده في الربع الأول من عام 2017 في دولة الكويت.

8. نؤكد أيضا أن القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 1967، ونشير إلى ضرورة بذل جهود مشتركة لضمان عودتها إلى السيادة الفلسطينية كعاصمة لدولة فلسطين. وندعو الدول الأعضاء إلى مواجهة سياسات التهويد التي تنتهجها إسرائيل في المدينة المقدسة بغية عزلها عن محيطها الفلسطيني، وندعو أيضا المجتمع الدولي إلى إجبار إسرائيل على وقف جميع أعمالها العدوانية وانتهاكاتها ضد الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، وخاصة الحرم الشريف والمسجد الأقصى المبارك، وسياساتها لتغيير الوضع التاريخي للمسجد.

9. نحث الدول الأعضاء على مقاطعة البضائع والمنتجات التي يتم إنتاجها وتصديرها من المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية؛

10. نؤكد من جديد حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة خاصة به، مستقلة وذات سيادة وقابلة للحياة مع القدس الشرقية عاصمة لها وعلى أساس حدود 1967 كما ندعم الجهود الفلسطينية للحصول على العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة؛

11. **نشد** بالجهود الدؤوية لصاحب السمو محمد السادس، ملك المغرب ورئيس لجنة القدس، الرامية إلى الدفاع عن الوضع القانوني للقدس الشرقية وحماية إرثها الحضاري والإنساني ومساعدة سكانها على بقائهم صامدين في مدينتهم.

12. نرحب بقرار اليونسكو حول وضع الحفاظ على مدينة القدس القديمة الصادر في 26 أكتوبر 2016، ونرفض أي محاولة لتهويدها، وندعو مختلف أصحاب المصلحة إلى احترام التنفيذ الكامل للمقرر.

13. نؤكد مجددا أهمية التنسيق الأفريقي العربي المستمر حول قضية فلسطين، وندعو الدول الأعضاء إلى دعم القرارات المتعلقة بقضية فلسطين والحفاظ على موقفها الموحد في المحافل الدولية.